

كتاب شرح الصدور بزوايد شرح الشذور

لشيخنا الامام العالم العلامة فريد

دهره ووحيد عصره شمس الدين

محمد بن عبد الدايم البرماوي

ابقاه الله تعالى

ونفع به

آ





بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

قال شيخنا الشيخ الامام العالم العلامة فريد دهره ووحيد عصره ابو المناقب محمد شمس الدين مفتي المسلمين ابن الشيخ الامام العالم عبد الدايم بن موسى البرماوي الشافعي نفع الله تعالى ببركته وعلومه المسلمين ورضي عنه وعن والديه والمسلمين

ومن خطه نقلت

الحمد لله الذي اكمل ديننا برحمته، واتم علينا عظيم نعمته، والصلوة والسلام على افضل مبعوث بشرعته، محمد واله وصحبه وعترته **وبعد** فلما كان كتاب شذور الذهب للعلامة استاذ المتاخرين جمال الدين عبد الله بن هشام الانصاري مختصرا جمع مبسوطات في العربية، وانموذجا لمنفصل قواعدها الجلية، وقد شرحه مصنفه رحمه الله بشرح كمل به مقاصده، وسهل به موارده، غير ان في المتن جملا خلى الشرح من ايضاحها، وقد حلى المتن باوضاحها، كان الشيخ رحمه الله زاد بعضها بعد ان تم هذا الشرح وانتشر، وترك بعضها اما لوضوحه او لغير ذلك مما يعتري البشر، جمعت هذه المواضع على الترتيب شارحا لها على طريقة التسديد والتقريب متبركا بجليل كلامه، متاسيا بجميل نظامه، وسميت ذلك شرح الصدور بشرح زوايد الشذور، جعلني الله من خدمة العلما العاملين وحشرني في زمرة المتقين، انا ووالدي ولاخواني وجميع المسلمين امين **قوله** والفعل اما ماض وهو ما يقبل تاء التانيث الساكنة كقامت ومنه نعم وبئس **اقول** لم يتعرض الشارح لبئس بل قال عطفا على ما يستدل على فعليته بتاء التانيث وعلى ان نعم اسما كما يقول الفرا الى اخره وذكر شاهد دخول التا الساكنة على نعم ولم يذكر مثله في بئس

وذلك



وذلك كما ورد من حديث ابي هريرة رضي الله عنه كان صلى الله عليه وسلم يقول
اللهم اني اعوذ بك من الجوع فانه بيس الضجيع واعوذ بك من الخيانه فانها بيست
البطانه اخرجه ابو داود باسناد صحيح وكانه لما لم يكن بينهما فرق وفاقا وخلافا
اكتفى بالكلام على احدهما فان القايل بفعلية نعم وهم البصريون والكساى
قايل بها في بيس والقايل باسميتها وهم الفرا واكثر الكوفيين قايل باسمية بيس
مستدلين بدخول الجار عليهما في نحو قولهم ما هي بنعم الولد وقولهم نعم السير
على بيس العير والاولون يقدرون القول في نحو ذلك اي ما هي بمقول فيها
نعم الولد على ان ابن عصفور قد قال لم يختلف احد من البصريين والكوفيين
في ان نعم وبيس فعلان وانما الخلاف بعد اسنادهما للفاعل هل ذلك جمله على حالها
او انه سمي به الممدوح او المذموم محكيا كما تحكى جملة تابط شرا فيكون مجموع نعم
الرجل اسما مفردا ذهب البصريون الى الاول والكساى الى الثاني ووافقه الفرا
على خروجها عن حكم الجمل الا انه قال هذه الجملة صفة لموصوف محذوف اقيمت مقام
موصوفها فرفعت ما بعدها كما ترفعه لو قلت الممدوح زيد **قوله** في تعريف الكلام
مقصود **اقول** الغرض بهذا القيد اخراج ما ينطق به النايم والساهي وبعض الطيور
فانه لا يسمى كلاما على ما اقتضاه كلام ابن مالك في التسهيل وشرحه ولم يقيد بهذا
القيد في الكافيه والالفيه وغيرهما وتبعه المصنف على ذلك في توضيحه فقال
ان الكلام عبارة عما اجتمع فيه امران اللفظ والافادة وجرى على ذلك في شرح
اللمحة مع كثرة تعقبه لكلام ابي حيان فيه والخلاف في اشتراط القصد شهير
حكاه ابو حيان في الارتشاف وغيره وقال الاصح لا يشترط قال بعض المحققين

صح
العير بفتح العين الحمار الوحشي
والاهلي ايضا والجمع اعيار
وعيور ومعيوراء



ولو سلمنا اشتراطه فهو خارج من اشتراطهم الافادة فانها تتضمن القصد فيكتفى بها
قوله في الكلام وهو خبر وطلب وانشا **اقول** رجع الشيخ رحمه الله عن هذا
التقسيم وضرب على قوله طلب وكتب بخطه ما نصه كان في النسخة القديمة انه خبر
وطلب وانشاء وكنت قلت ذلك تساهلا وموافقة لبعض النحويين ثم رايت الرجوع
الى التحقيق اولى وان الطلب من قسم الانشا لان معناه الاستدعا وهو حاصل في
الحال كما ان معنى بعت واشتريت في الانشا كذلك انتهى وصرح بنحو ذلك في
شرح اللمحة فقال بعد ان قرر تقسيم الكلام الى الثلثة تبعا للمتن ووجه
الحصر بما ذكره في شرح الشذور ما نصه وتقسيم الكلام الى طلب وخبر وانشا
مشهور وقال ابن مالك في كافيته طلب وخبر وليس بشي وقال المحققون خبر
وانشا وهو الصحيح ووجهه ان الكلام اما ان يكون لنسبته خارج اولا والاول الخبر
والثاني الانشا ثم ذكر تقسيمات اخرى لبعض النحويين مداخلة لهذه
التقسيمات المشهورة وردها وهذا التقسيم هو الذى جرى عليه كثير من النحاة
وعلما المعاني والبيان كالسكاكي وصاحب الايضاح واتباعهما ولكن هذه
المسلة لا تخلو من نظر وانا ذاكر ان شا الله ما تحرر فيها على وجه مختصر وان
كان فيه طول بالنسبة للمتن بصدده ولكن شدة الاحتياج الى ذلك حملت
على بسطه قليلا هذا مع كون المقصود شرح مزيد الشذور وهذا وان كان
نقص لفظ لكنه زيادة في المعنى فلذلك عددته من الزيادات فاقول تقسيمه
الى الثلثة اقسام هو قضية كلام التسهيل وشرحه في باب الموصول حيث قال
في تعريف الموصول وجملة صريحة او مؤولة غير طلبية ولا انشائية وجرى على

ذلك



ذلك المصنف في توضيحه في الكلام على الصلة حيث قال وشرطها ان تكون
خبرية ثم قال لا انشائية كبعتكه ولا طلبية كاضربه ولا تضربه انتهى ويظهر ترجيح
هذا ان شا الله تعالى وذلك لان اختلاف العلما في هذه التقسيمات هل المرجع
فيه الى مجرد الاصطلاح او الى المعنى واختلاف الحقايق بحيث لا تدخل حقيقة
قسم تحت اخرى فان كان الاول فلا مشاحة في الاصطلاح لكن تكثير الاقسام
وافرادها باسما اولى من تقليلها من حيث انه لا يحوج بعد ذكر المطلوب باسمه
الى قرينة اصلا وان كان الثاني فالقايل بتثليث القسمة على الوجه السابق
قد ميز بين الطلب والانشا بان الانشا لا خارج له بل معناه مقارن للفظه
في الزمن وبانه لا اقتضا فيه والطلب له خارج وفيه اقتضا اما اقتضاوه فواضح
واما كونه له خارج فلان النسبة التي بها صار كلاما وهي النسبة الواقعة بين
جزئيه لا بد لها من زمن تقع فيه ان اوجدت وزمنها المستقبل لانها مطلوبة
والمطلوب غير حاصل ولاجل ذلك قال ابن مالك في تسهيله في فعل الامر
والامر مستقبل ابدا وعلل ذلك في شرحه بانه يطلب به حصول ما لم يحصل فلزم
استقباله وهذا معنى شامل للجملة الطلبية مطلقا امرا ونهيا او استفهاما
واذا ثبت ان له خارجا ثبت تغايره مع الانشا لمنافيه في ذلك واما ما استدل
به من ان الطلب معناه الاستدعاء وهو حاصل في الحال فهو ما نقله الشيخ ابو
حيان في شرح التسهيل عن قاضي الجماعة ابي الوليد محمد بن رشد فانه نقل عنه
ان قول النحاة في الامر والنهي فعل مستقبل ليس في الحقيقة هو ذلك الفعل المستقبل
وانما هو استدعا فعله او استدعا تركه قال كما ان استدعا الخبر وهو الاستفهام



ليس خبرا ولكن لما اشتق فعله من لفظ الفعل الكائن في المستقبل جعلوه فعلا
وهذا ضعيف لا يعول عليه لان معنى اثبات الخارج للكلام ونفيه انما هو في
النسبة التي يحكم بها فيه نفيا واثباتا واما الاستدعاء والخبر والانشاء فاوصاف
ومعان قائمة بالفاعل واطلاقها على نفس الكلام من اطلاق المصدر على آلته كما يطلق
الشر على السيف بهذا الاعتبار فيقولون ما بطش او انما السيف آلة للقتل
الذي هو الشر او سببه غلب ذلك على الكلام وصار اطلاقه عليه حقيقة عرفية
فان لحظت تلك المعاني باعتبار الاصل فهي كلها موجودة وقت التكلم فالاخبار
هو افادة المخبر المخبر به والطلب هو الاستدعاء من المطلوب منه والانشاء هو ايجاد
اللفظ لوجد المعنى المنشا يحصل كله بمجرد اللفظ بالكلام وانما الخارج وعدم الخارج
للنسبة فالانشا لما كان ترتيب امر على امر على وجه السببية والمسببية لم يكن
له خارج لعدم تخلف نسبته بخلاف النسبة الخبرية او الطلبية فانها تقع في زمن ماض
او مستقبل او حال فقولك اضرب مثلا معناه امران نسبة الضرب للمخاطب
وايقاعها على وجه الطلب فنسبته لا تقع ان اوجدها الفاعل الا في الزمن المستقبل
كما ان قولك تضرب غدا معناه ان النسبة تقع في المستقبل فان قلت قد قال ابن
مالك في الكافية انه خبر وطلب هل هو ليس بشيء كما قال الشيخ قلت بلى له وجه
وذلك ان الانشاء عند من ثلث القسمة ليس هو من وضع اللغة انما هو امر ابتدعه
الشرع فسموه انشاء فرقا بين ما نقل عنه وبين ما نقل اليه فلفظ بعتك كذا وانت
طالق واشهد بكذا اخبارات لغة جعلها الشارع اسبابا للاحكام المترتبة عليها
بشروطها فنقلت من الخبر الى الانشاء بل الحنفية يقولون انها اخبارات على حالها

وان



وان الشارع لما رتب عليها هذه الاحكام وجب من حيث استحالة الخلف في خبره
ان يتقدم وقوع مدلولها قبيل النطق بها فاذا نطق بها كانت اخبارا عما وقع والجدال
بين الفريقين محله اصول الفقه وهذا القدر كاف يبين به دخول الانشا في الخبر
على كلا المذهبين فصح تقسيم ابن مالك في كافيته وصح بذلك تعريفه في شرح التسهيل
النسبة بقوله تعليق خبر بمخبر عنه او طلب بمطلوب فان الشيخ ابا حيان اورد عليه
النسبة الانشائية فان قلت فمن الاصوليين وغيرهم كما سبق من يقسمها الى
خبر وانشا فاذا كان الانشا داخلا في الخبر فتنحصر الاقسام حينئذ في الخبر قلت
من قال بذلك جعل الانشا على ضربين ضرب معلوم من كلام العرب وهو الامر
والنهي والاستفهام بناءً على تسميته انشاءً لانه ليس بخبر وقد سبق ما فيه وضرب
من الحقايق الشرعية المنقوله من الحقايق اللغويه وهو صيغ العقود والطلاق
والفسوخ وغيرها مما هو في كتب الفقه مقرر باتفاق او بخلاف كالظهار ونحو
ومن ثم جعل القرافي فروقه من الفروق بين الخبر والانشا ان الخبر يكفي فيه الوضع في جميع
صوره والانشا قد يكون منقولا عن اصل الوضع كالعتق والطلاق والعقود
ونحوها وقد يقع انشاءً بالوضع كالاوامر والنواهي **قوله** في تعريف الاعراب في اخر
الاسم المتمكن والفعل المضارع **اقول** كان في النسخ القديمة التي شرح عليها في اخر
الكلمة ولهذا قال في الشرح وقولي في اخر الكلمة ثم راى المصنف ان يصرح بما
يدخله الاعراب من الكلمات الثلاث فقال في اخر الاسم الى اخره ومعناه ان
المعرب من الكلمات الثلاث نوعان احدهما الاسم المتمكن وهو ما لم يشبه الحرف فيما
يختص به على الوجه المذكور في المطولات نحو زيد ورجل ورجال وهنود والثاني



الفعل المضارع لكن بشرط تجرده من مباشرة نون التوكيد شديدة كانت نحو
لينبذن في الحطمة او خفيفة نحو لنسفعا بالناصية ومن نون الاناث نحو النسوة
يخرجن فخرج من ذلك الحرف والاسم الذي يشبه الحرف ويسمى غير متمكن والفعل
الماضي والامر والمضارع اذا اتصل به نون توكيد او اناث فانها مبنية وقد
ذكرها في باب البنا وما بنيت عليه من حركة او سكون **قلت** ولو اقتصر على
ما كان في النسخة الاولى وهو في اخر الكلمة لما مضى ذلك لان الالف واللام في
الكلمة للجنس لا للاستغراق وقوله او لا يجلبه العامل حصر للاثر في الاعراب
وهو لا يكون الا في النوعين المذكورين اذ ليس لنا اثر يجلبه العامل في غيرهما
حتى يخرج بعد ان قيد بما يجلبه العامل وانما قصد المصنف زيادة فايدة الا انه
اهمل تقييد المضارع بتجرده من النونين احالة على ما ذكر في باب البنا **قوله**
في باب جمع المذكر فيما الحق به في اعرابه وعالمون **اقول** وقع في هذه اللفظة
اضطراب فمنهم من قال انه اسم جمع وعليه جرى المصنف في التوضيح تبعا لابن
مالك ولمن سبق الى ذلك احتجاجا بان عالمين اسم مخصوص بمن يعقل والعالم
عام فيمن يعقل ومن لا يعقل والجمع لا يكون اخص من مفرده ومنهم من جعله جمعا
لم يستوف الشروط من حيث ان عالما اسم جنس وليس بعلم ولا صفة سواء قلنا
ان اشتقاقه من العلم او من العلامة وبالجملة فهو ملحق بجمع المذكر السالم في اعرابه
بالواو رفعا وبالياء جرا ونصبا كما تقول بنى العالمون وخلق الله العالمين والحمد لله
رب العالمين **وقوله** فيه وسنون وعشرون وبابهما واهلون وعليون ونحو
اقول اهمل في الشرح العشرين وبابه وما بعده فاما عشرون وبابه فالمراد به



العقود الثمانية الى تسعين وهي اسما جموع على الاصح لا جموع على سبيل التعويض
كما قرره بعضهم موجها له بشي ضعيف واما باب سنين فقد شرحه المصنف بقوله
واشرت بقولي وبابه الى اخره وافراد الضمير في بابه يدل على انه لم يكن في النسخة التي
شرح عليها عشرون فلا يقال انما لم يذكر المصنف في الشرح العشرين وبابه
لوضوحه واما اهلون فمن جموع التصحيح التي لم تستوف الشروط فانه جمع اهل
وهو لا علم ولا صفة قال تعالى سيقول لك المخلفون من الاعراب شغلتنا اموالنا
واهلونا وقال تعالى قوا انفسكم واهليكم نارا واما عليون فجمع مستوف للشروط
لكنه سمي به فصار مدلوله مفردا وهو اسم لاعلى الجنة وكانه في الاصل جمع علي بوزن
فعيل من العلو وهذا قد يكون من صفات العقلا فجمع جمع ما يعقل وسمي به قوله
ونحو يحتمل عود الضمير على عليين فيكون ما سمي به الامثلة من الجموع كصفين
ونصيبين وفلسطين ودارين ونحوه ويحتمل ان يكون المراد ونحو ما سبق كله
وذلك معلوم من شرح كل نوع مما سبق **قوله** في باب الامثلة الخمسة واما نحو اتحاجوني
فالمحذوف نون الوقاية **اقول** هذا جواب عن سوال مقدر وتقريره ان النون في
الامثلة الخمسة قد حذفت في حالة الرفع فيما اجتمعت فيه مع نون الوقاية وذلك في قوله
تعالى اتحاجوني في الله وقد هدانى على قراءة من قرا بنون واحدة فقد حذفت من غير
ناصب وجازم وكان الاصل اتحاجونني بنونين الاولى منهما نون تفعلون
والثانية نون الوقاية فحذفت نون الرفع فصار بنون واحدة فاجاب بان
المحذوف نون الوقاية في ذلك اي كما هو مذهب الاخفش والمبرد وابي علي الفارسي
وابي الفتح ابن جني واكثر المتاخرين وان كان مختار ابن مالك وفاقا لسيبويه

خالف المصنف في ذلك الشيخ النحوي فقال الصحيح ان المحذوف نون الرفع



ان المحذوف انما هو نون الرفع ووجه الاول ان الثانية هي التي حصل بها الثقل والتكرار
فهي اولى بالحذف ولان الحاجة اليها ان تقي الفعل الكسر او غيره على الخلاف المشهور
في ذلك وهذا حاصل بنون الرفع ولان نون الرفع علامة الاعراب فينبغي المحافظة
عليها الى غير ذلك من الادلة وللثاني حجج لا نطول بذكرها **وقوله** فيه خلاف وان
تعفوا اقرب للتقوى **اقول** كانه انما لم يتعرض له في الشرح لظهوره مما قربه
الفرق بين المضارع المعتل بالواو اذا كان لمذكر ونونه نون الرفع وبين ما تكون
نونه نون اناث فقوله تعالى وان تعفوا اقرب للتقوى تعفوا منصوب بان
المصدرية واصله تعفوون فحذفت احدى الواوين للاستثقال ثم دخل الناصب
فحذفت النون ووزنه على هذا تفعون كما قرره الشيخ وان ومعمولها مؤول
بمفرد وهو مبتدا واقرب خبره **وقوله** في باب المعتل ونحو انه من يتقي ويصبر
ما اول **اقول** هذا ايضا جواب عن سوال مقدر اي كيف ثبت حرف العلة
في المعتل مع وجود الجازم وهو من الشرطية على قراة من قرا يتقي بالياء ويصبر
بسكون الراء فاجاب بانه متاول فلا يقدح فيما قرره من الحكم وقد ذكرت له
وجوه من التاويل احدها ان الياء للاشباع لا الياء الاصلية الثاني ان من موصولة
وتسكين يصبر اما لتوالي اربع حركات في الباء والراء والفاء والهمزة واما لانه وصل
بنية الوقف واما على العطف على المعنى لان من الموصولة فيها معنى الشرطية ولذلك
تدخل الفاء في خبرها فهذه تاويلات ضعف الاول منها بانه لا دليل على الاشباع
والثاني بان محل التسكين في توالي الحركات حيث كانت في كلمة واحدة وضعفت
البواقي بالاستبعاد ولاجل ذلك اختار ابن مالك في التسهيل ان الجزم تقديري

ن



فى المعتل فى السعة ومثله فى الشرح بالاية وغيرها من الامثله **قوله**
فى باب البنا فى باب ما بنى على الفتح نحو ليسجنن وليكونا بخلاف نحو لتبلون
ولا يصدنك **اقول** لم يتكلم المصنف فى الشرح على تقرير ليسجنن
وليكونا وانما مثل بقوله تعالى لينبذن فى الحطمة ولا فرق ولذلك لا فرق
فى ذلك بين نون التوكيد المشددة والخفيفة نحو وليكونا فلذلك كان
التمثيل الواقع فى الشذور اولى من حيث انه جمع بين المثقلة والمخففة وكذلك
لم يتعرض فى الشرح لقوله تعالى ولا يصدنك استغناء عن ذلك
بقوله تعالى ولتسمعن فانه مثله فى كون اخر الفعل صحيحا دخل فيه
الضمير ونون الرفع ثم اكد بالنون المشددة فحذف نون الرفع فالتقى
ساكنان فحذفت الواو وبقيت الضمة دالة عليها فالفاصل هو الواو
المقدرة بخلاف لتبلون فان الفاصل هو الواو الموجودة فالتمثيل فى الشرح
بقوله تعالى لتبلون فى اموالكم وانفسكم ولتسمعن اولى لجمعه الامرين
فى اية نعم تعرض فى الشرح لتقرير الاصل والحذف فى لتسمعن دون
لتبلون وذكر ذلك فى لتبلون اولى لانه اخفى والاصل فيه لتبلوون
بواوين لام الكلمة وبعدها واو الضمير ونون الرفع ثم نون التوكيد
فحذفت نون الرفع لتوالى الامثال وتحركت الواو التى هى لام الكلمة
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فالتقى ساكنان الالف وواو الضمير فحذفت
الالف لذلك وضمت واو الضمير للدلالة على المحذوف لانه كان يضم
لو نطق به وان شيت قلت استثقلت الضمة على الواو الاولى فالتقى

لعله فحذفت



ساكنان فحذفت الواو الاولى وحركت الواو بحركة بجانسة دلالةً على
المحذوف **قوله** ومارُكب من الاعداد والظروف والاحوال والاعلام
ثم مثل للاعلام بنحو بعلبك **اقول** لم يتعرض في الشرح للمركب من الاعلام
والمراد به كل اسمين نُزل ثانيهما من الاول منزلة تا التانيث والحكم فيه ان
الجزء الاول ان كان اخره ياءً كانت مسكنة نحو معدي كرب وقالي قلا
والا فهو مبني على الفتح نحو بعلبك وحضرموت وسيبويه واما الجزء الاخير
فان كان كلمة ويه بني على الكسر على افصح اللغتين وعليها اقتصر سيبويه
والثانية اعرابه اعراب ما لا ينصرف وان لم يكن اخره كلمة ويه اعرب اعراب
ما لا ينصرف لوجود علتين فيه العلمية والتركيب على افصح اللغات
فيه واللغة الثانية اضافة صدره الى عجزه فيخفض على ما يقتضيه الحكم
من صرف وغيره والاول معرب بحسب العوامل الا انه اذا كان اخره ياءً
نحو معدي كرب فلا يظهر فتحه في حالة النصب لثقلها في المركب بخلاف غيره
نحو القاضي فانها تظهر لخفتها فيه واللغة الثالثة ان يبنى الجزان تشبيهاً
بخمسة عشر وهذه اللغة هي الاقرب الى كلام المصنف وسياقه **قوله**
فيه ايضا في تمثيل الظرف المضاف للجملة وعلى حين يستصبين كل حليم
اقول لما قال واعرابه مرجوح قبل الفعل المبني شمل ذلك الماضي والمضارع
المبني ويستصبين في هذا البيت مضارع مبني لاتصال نون الاناث به
نحو يتمن ويخرجن ومن ثم عيب على ابن مالك قوله في الكافيه ،
وقبل فعل ماض البنا رجح ، فانه لا يتقيد بالماضي ولهذا قال موفي الغنية

واخر

اي لكونه مقتضيا للاعراب



ولخير بنا متلو فعل بنيا ، فشمل النوعين وهو الصواب **قوله** في ما بني على الفتح
او ما ينوب عنه وفتح نحو تاايمات ارجح من كسره **اقول** لما بين المصنف ان المبني على الفتح
او ما ينوب عنه هو اسم لا العاملة عمل ان وهو مراده بقوله النافية للجنس ومثل للحالة التي
بني فيها على الفتح بلا رجل ولا رجال وللحالة التي بني فيها على نايب الفتح بما بعده وجعل
منه لا ايمات ذكر ان هذا ليس حتما بل يجوز ان يبني على الفتح بل هو الارجح ويروى
بالوجهين قول سلامة بن جندل ، ان الشباب الذي مجد عواقبه ، فيه نلذ ولا لذات
للشيب ، وفي ذلك رد على من عين الكسر او عين الفتح كابن عصفور او كسر مع التنوين
كابن خروف وربما بني بعض المغاربة الخلاف على ان حركه اسم لا حركة اعراب او بناء
فمن قال اعراب كسر ومن قال بناء فتح **قوله** وكذ في الثاني من نحو لا رجل ظريف
ولا ماء ماء باردا النصب والرفع والفتح **اقول** لم يشرح مسلة لا ماء ماء باردا وحقيقة
المسلة انه اذا كرر اسم لا المفرد ولم يتصل ووصف بمفرد غير مفصول نحو لا ماء ماء باردا
في الدار فما الثاني صفة لاسم لا لان الاسم الجامد اذا وصف صح ان يقع صفة والصفة
فيها ثلثة اوجه فيكون هذا من امثلة الصفة والقول بانه توكيد خطا لانه ان كان من
التوكيد المعنوي فهو بالفاظ مخصوصة كالنفس والعين وان كان من التوكيد اللفظي
فليس معناه بعد ان وصف معنى الذي قبله بل بغير معناه ولا يقال ايضا انه بدل
لان لفظه لفظ الاول ولو كان قد وصف **قلت** ويحتمل ان يجعل باردا صفة
لماء الاول فلا مانع حينيذ ان يكون ماء الثاني تاكيدا للاول ومن زعم ان المانع من
كونه تاكيدا ان الاول نكرة غير محدوده فرد عليه بان ذلك في التوكيد المعنوي لا اللفظي
والله اعلم **قوله** في ما بني على الضم في التمثيل بقبضت عشرة ليس غير فيمن ضم ولم ينون

لم يرجح في التوضيح شيا من الوجهين بل نقل عن الخصايص انه لا يجيز فتحه بعري الا ابو عثمن وهو المراد بقول شيخنا هنا خلافا لمن عين الكسر



اقول لم يشرح هذا القيد والمراد ان غير اذا قطعت عن الاضافة كان فيها اوجه
اربعة الفتح مع التنوين ودونه والضم مع التنوين ودونه وتوجيه ذلك مترتب على تقديم
دى ان ما يجب اضافته من اسماء الزمان او المكان ونحوها كقبل وبعد وفوق وتحت
وما اشبهها اذا قطع عن الاضافة فاما ان ينوى لفظ المضاف اليه فيكون ذلك معربا
والحركة فيه للاعراب غير انه لا ينون واما ان ينوى معنى الاضافة فيجب البناء على
الضم واما ان لا ينوى شيء منهما فيعرب وينون اذ لا موجب لترك التنوين اذا علم ذلك
فاول الاوجه الاربعة في غير توجيهه ان يكون اسم ليس محذوفا وغيرا مقطوعا عن
الاضافة من غير نية لفظ المضاف اليه ولا معناه اى ليس المقبوض غيرا اى مغايرا
لذلك والثاني توجيهه ان يكون على نية لفظ المضاف اليه اى ليس المقبوض غيره
فالفتحة اعراب قطعا والثالث توجيهه ان يكون غير اسم ليس وهي مقطوعة عن
تقدير لفظ المضاف اليه وعن نية الاضافة والرابع في توجيهه مذهبان احدهما وبه
قال المبرد والمتاخرون ان ضمة غير ضمة بناء تشبيها بالظروف وعلى هذا يحتمل
ان يكون في موضع رفع على انه اسم ليس وان يكون في موضع نصب على انه خبرها
والثاني مذهب الاخفش انها ضمة اعراب وهي اسم ليس والخبر محذوف وقال
ابن خروف تحتمل الوجهين وجرى عليه المصنف في شرح الشذور غير انه ضعف
الوجه الثاني بما يظهر لك منه ان تحته بعض الاوجه السابقة على بعض وقد علمت
مما قررناه انه ليس لها حالة يكون البناء فيها على الضم على الارجح الا في حالة واحدة وهي
ما اذا نوى معنى الاضافة دون لفظ المضاف اليه فعبر المصنف عنها بقوله فيمن ضم
ولم ينون ولكن هذه العبارة يدخل فيها ما اذا نوى لفظ المضاف اليه بدليل انه في الشرح

ادخلها



ادخلها تحت الضم من غير تنوين ثم قال وتكون الضمة على هذا ضمة اعراب ففيه
انتقاد على ما في المتن **قوله** فيما لا يطرد فيه شي بعينه وذات فيمن بناه **اقول**
معنى ذلك ان ذات الطايية بمعنى التي اذا قلنا بما هو الاكثر فيها البنا على الضم فيكون
من هذا الباب ومنها ذوات ايضا بمعنى اللاتي وعلى ذلك اقتصر ابن مالك فلم
يحك فيهما الا البنا على الضم وحكى غيره اعرابهما كاعراب ذات بمعنى صاحبه وذوات
بمعنى صواحب وانما ذكرت ذلك لان الشيخ لم يبين في الشرح مقابلة البنا فيهما
وقوله فيه وبعض الظروف كاذ والان وامس وحيث مثلثا **اقول** هذا القسم
السابع من الاسما المبنية التي لم يطرد فيها شي بعينه ولم يتعرض له في الشرح مع كونه
صدر كلامه في ذلك بانها سبعة ثم شرح ستة ولم يشرح هذا السابع فاما اذ فانها
مثال لما بني من الظروف على السكون والغالب ظرفيتها وهي حينيذ ظرف لما مضى
نحو واذ انجيناكم واذ قال موسى لقومه وهو الكثير ويقل كونها للمستقبل عند من
اثبته ومثل ذلك بقوله تعالى يومئذ تحدث اخبارها واما الان فمثال لما بني على
الفتح وهو ظرف للزمن الحاضر والالف واللام فيه زايدة لازمة على الاصح وقيل
عهدية حضورية واما امس فمثال لما بني على الكسر هذا اذا كان المراد به معينا وهو
اليوم الذي يعقبه يومك فاما ان اريد به يوم من الايام الماضية مطلقا فانه يعرب
واما حيث فظرف مكان وفيها لغات ست حيث بالياء على الاكثر وهي مثلثة الثاء وهو
معنى قول المصنف مثلثا وحوث بالواو مع التثليث ايضا وهي لغة طي واما علل بنا
هذه الظروف فلم نذكره لكون المصنف لم يذكر من علل بنا الاقسام التي ذكرها الا
يسيرا والقصد انما هو المشي على منواله من غير تطويل **قلت** هذا ما كنت كتبته ثم



رايت نسخة من هذا الكتاب فيها زيادة شرح لهذا النوع مستوفى مطولا فليكتب من هذه النسخة فان كان المصنف الحق ذلك بعد فلا باس والله اعلم **قوله** في تعريف الفاعل على جهة قيامه به او وقوعه منه ومثل بامثلة **اقول** لم يبين في الشرح المراد والاتيان بجميعها على عادته غالبا بل سكت عن ذلك والمراد ان الفعل القايم بالفاعل اما معنوى نحو علم زيدٌ او عدمى نحو مات زيد والذى هو على جهة وقوعه منه نحو ضرب زيد وانما مثلنا فى علم زيد انه قايم بالفاعل لان العلم على الارجح من مقوله الانفعال لا من مقولة الفعل وانما قلنا ان الموت عدمى لانه عدم الحياة ويقابلهما تقابل العدم والملكة كما هو الارجح ايضا **قوله** فى النايب عن الفاعل عند ذكر ما ينوب عنه والمجرور نحو غير المغضوب عليهم ومنه لا يوخذ منهم **اقول** لم يتعرض فى الشرح للاية الاولى والمراد ان الذى يسند للنايب عن الفاعل اذا كان مجرورا اما فعل نحو قوله تعالى وان تعدل كل عدل لا يوخذ منها واما اسم مفعول نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم وهذا كله اذا جعلنا منها فى الاية الاولى وعليهم فى الثانيه هو النايب عن الفاعل اما اذا اقيم ضمير المصدر مقامه او غير ذلك فلا يكون مثالا لما نحن فيه **قوله** فيما استوى فيه الفاعل ونايبه من الاحكام ويحذف عاملهما جوازا نحو زيد لمن قال من قام او من ضرب ووجوبا نحو اذا السماء انشقت واذا الارض مدت **اقول** لم يتعرض له فى الشرح بل قال ذكرت هنا اربعة احكام يشترك فيها الفاعل والنايب ولم يذكر هذا الحكم ثم ذكر خمسة احكام فزاد على ما ذكر من العدد واحدا والخمسة التى ذكرها هى فى المتن وزياده هذا الذى نقلناه فيكون سادسا والحاصل فيه ان الفاعل ونايب الفاعل قد يحذف رافعهما للدلالة

عليه



عليه وهذا الحذف على ضربين جايز وواجب فالجايز نحو قولك زيد في جواب من
قال من قام او من ضرب اى قام زيدا وضرب زيد لكن الاحسن ان يقال في جواب
هل قام احد او هل ضرب احد لان جواب من قام الاولى فيه تقدير اسم اى القايم
زيد او نحو ذلك ليطابق الجوابُ السوال لان السوال بجملة اسمية فيكون الجواب
كذلك وحينئذ فلا يكون المذكور فاعلا واما الواجب ففي نحو قوله تعالى اذا السما
انشقت واذا الارض مدت التقدير انشقت السماء ومدت الارض لان ادوات
الشرط لا يليها الا الجمل الفعلية على الارجح وهو مذهب سيبويه وقد ضعف ما
نقل عنه غير ذلك كما نقل عنه السهيلي انه يجيز وقوع المبتدا بعده على رداءة
ونقل ابن ابي الربيع عنه انه يجيز ذلك اذا كان الخبر جملة فعلية وقال انه يظهر
من مذهبه في باب الاشتغال لكن قال ابن مالك في شرح التسهيل لا يجيز سيبويه
غير تقدير الفعل واجاز الاخفش جعل المرفوع بعدها مبتدا سواء كان الخبر اسما
او فعلا ووافقه ابن مالك في التسهيل وقال في شرحه وبقوله اقول مستدلا بقوله
، اذا باهلي تحته حنظلية ، له ولد منها فذاك المذرع ، ولا حجة فيه لان
الفعل يقدر من جنس عامل الظرف اى اذا وجد او نحو ذلك وانما كان الحذف في هذا
النوع واجبا لان ما بعد الاسم مفسر للمحذوف على طريق البدل منه فلا يجمع بينهما
قوله ولا ارض ابقل ابقالها ، ضرورة خلافا لابن كيسان اقول مذهب ابن
كيسان انه يجوز ترك التا فيما اسند لضمير المونث واستدل بقول عامر بن جوين
الطاى ، فلا مزنة ودقت ودقها ، ولا ارض ابقل ابقالها ، والجواب عنه
كما قال المصنف ان هذا ضرورة وقد استغنى الشيخ في الشرح عن هذا البيت بقوله

نحو ذلك اى غير زيد القايم
وحينئذ فلا يكون المذكور
فاعلا للفعل المحذوف على التقدير
خبر المبتدا المحذوف
الاول او مبتدا الخبر محذوف
على التقدير الثاني



ان السماحة والمروة ضمنا، البيت فانه مثله في الاسناد لضمير المونث مع ترك التا
ولكن المشهور عن ابن كيسان انه استدل بالبيت الاول وقد انشده سيبويه على
المسئلة وانشد عليها ايضا قول الاعشى، فاما ترينى ولى لمة، فان الحوادث اودى بها،
لكن بلفظ، فاما ترى لمتى بدلت، اى بدلت من السواد الى البياض وقال ابن
كيسان فى البيت الاول كان يمكن الشاعر ان يقول ابقلت ابقالها باثبات التاء
واسقاط الهمزة من ابقالها ورد عليه بان من العرب من لا يجيز فى الهمزة الا التحقيق
فمن اين لنا ان هذا ممن يجيز النقل والحذف قلت وفيه نظر فقد حكى
الاعلم فى شرح ابيات سيبويه انه روى ابقلت ابقالها بتخفيف الهمزة قال ولا
ضرورة فيه على هذا اذ هذا دليل على ان قايله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق
الهمزة انما هو لتاويل الارض بالمكان فلا ضرورة انتهى وهو جواب حسن لو لا قوله
ابقالها بالتانيث قوله فى باب المبتدا فى تمثيل المبتدا الذى هو مخبر عنه وهل
من خالق غير الله اقول اشار بذلك الى ان المبتدا قد يكون فيه حرف زايد
ولا يقدح ذلك فى كونه مجردا عن العوامل اللفظية والتقدير فى الاية الكريمة هل خالق
بدليل انك لو اسقطت مثل ذلك جاز فيه الرفع نحو هل من احد ظريف عندك وبهذا
يعلم ان قوله المجرد من العوامل اللفظية اراد غير الزايدة نعم كان ينبغى للمصنف
ان يذكر هذا المثال فى النوع الثانى وهو الوصف الرافع لمكتفى به لان خالق
وصف رافع لمكتفى به ومثال النوع الاول بحسبك درهم ولقوله تعالى
ما لكم من اله غيره اذا لم يؤول بمعبود قوله فى مسوغ الابتدا بالنكرة وعليهما
ولعبد مومن خير اقول الضمير فى عليهما يعود الى التخصيص والتعميم اى وعلى الحصار

المسوغات

المسوغات فى التخصيص والتعميم ورجوع الصور كلها اليهما صح الابتدا بالنكرة
فى قوله تعالى ولعبد مومن خير من مشرك وكذلك ولامة مومنة خير من مشركة
لما فى ذلك من التخصيص بالوصف هذا ما ظهر لى من فايدة قوله وعليهما ولم
يتعرض فى الشرح لمعنى ذلك وهو محل نظر ٢ وانما مثل بالاية وبين ان الوصف
فيها مذكور ثم ذكر الوصف المقدر **قوله** فى باب المنصوبات فى المفعول به ومنه
ما اضمر عامله جوازا نحو قالوا خيرا ووجوبا فى مواضع منها وكل انسان الزمناه
طايره **اقول** عامل المفعول به قد يحذف لدليل وهو معنى قوله اضمر لكن فى تعبيره
بذلك تسامح اذ لا يقال ذلك الا فى الضماير اذا استترت لا ما حذف وحذفه على
ضربين جايز مثل قوله تعالى وقيل للذين اتقوا ماذا انزل ربكم قالوا خيرا اى انزل
خيرا واما الوجوب ففى مسايل كثيرة ذكر المصنف منها طايفة ولم يتعرض فى
الشرح الا للنداخاصة فمنها المفعول فى باب الاشتغال نحو قوله تعالى وكل
انسان الزمناه طايره فى عنقه اى الزمنا كل انسان وانما وجب حذفه لانه قد
فسر بالفعل المتاخر على طريق البدل منه فلا يجمع بينهما **وقوله** والمنصوب باخص
بعد ضمير متكلم ويكون بال نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ومضافا نحو نحن معاشر
الانبيا لا نورث وايا فيلزمها ما يلزمها فى الندا نحو انا افعل كذا ايها الرجل وعلما
قليلا نحو بك الله نرجوا الفضل شاذ من وجهين والمنصوب بالزم او باتق
ان كرر او عطف او كان اياك نحو السلاح السلاح ونحو السيف والرمح
ونحو الاسد الاسد ونحو ناقة الله وسقياها واياك من الاسد والواقع فى
مثل او شبهه نحو الكلاب على البقر وانته خيرا لك **اقول** هذه الصور

هذا موضع الورق الملصق ٢

باب الاشتغال نحو صح

اتقوا صح

للضيف صح

عليه صح



كلما ما حذف عامل المفعول به فيها وجوبا ولم يتعرض لها في الشرح لانه اوردها
بعد فمنها المنصوب على الاختصاص وفسره الشيخ بقوله المنصوب باخص بعد
ضمير متكلم اشارة الى انه لا يقع في اول الكلام بل لا بد ان يسبقه ضمير متكلم
لكن تارة يسبقه الضمير فقط نحو نحن معاشر الانبيا لا نورث وتارة يسبقه
جملة مشتملة على الضمير نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا ايتها
العصابة والاكثر كون هذا الضمير لمتكلم وقد يكون لمخاطب كقول بعضهم
بك الله نرجوا الفضل ولكنه شاذ ثم ذلك الاسم المنصوب على الاختصاص
اما ان يكون مقرونا بال نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف اي اخص
العرب فنحن مبتدا واقرى خبره فصل بينهما بجملة الاختصاص واما ان يكون
مضافا نحو قوله صلى الله عليه وسلم نحن معاشر الانبيا لا نورث ما تركناه
صدقة وهذا الحديث بلفظ نحن معاشر الانبيا قال الحفاظ غير موجود نعم
اخرجه النساى في سننه الكبرى من حديث ابي بكر الصديق بلفظ انا معاشر
الانبيا لا نورث ولا يقدح هذا في قول الحافظ الذهبي وغيره ان هذا ليس
في شي من الكتب الستة قالوا وانما الذي في الصحيحين وغيرهما لا نورث من
غير تقدم شي لان النساى الكبير ليس معدودا عندهم من الكتب الستة
واما ان يكون المنصوب على الاختصاص لفظة اي في المذكر وايه في المونث
فيلزمهما ما يلزمهما اذا وقعت في النداء من لزوم الضم ولزوم وصفه باسم
مرفوع محلى بالالف واللام نحو انا افعل كذا ايها الرجل واللهم اغفر لنا
ايتها العصابة ويقل كون المنصوب على الاختصاص علما نحو بك الله نرجوا

العفل



او يقول الصفة للتاكيد وقال الكسائي وابو عبيد هو منصوب على انه
خبر كان مضمرة تقديره يكن الايمان او الانتهاء خيرا لكم ورد بان كان لا يحذف
مع اسمها ويبقى خبرها الا فيما لا بد منه وفيه ضعف اخر وهو ان لن المقدرة
حينئذ اما اي جواب شرط مقدر اي ان تؤمنوا او ان تنتهوا يكن خيرا فلم
يبق الا معمول الجواب على ان في المسئلة خلافا في ان جواب الطلب او النفي
هل هو مجزوم بتقدير شرط او بنفس الامر او بتضمينه معنى الشرط او بغير
ذلك ونقل مكي في الاية عن بعض الكوفيين واستبعده ان خيرا منصوب
على الحال وكذا نقله ايضا ابو البقاء من غير ان يعزوه **قوله** في المفعول
المطلق وما بمعنى المصدر مثله الى اخره **اقول** ما بمعنى المصدر مثله في
الانتصاب على المفعول المطلق فمن ذلك ما اضيف الى المصدر من لفظ
كل وبعض كقوله تعالى فلا تميلوا كل الميل وتقول ضربته بعض الضرب
ومنه اللفظ النكرة الدال عليه حيث افاد العموم بوقوعه في سياق النفي وشبهه
نحو ولا تضروه شيا وهل حسن زيد شيا اي شيا من الضرر او الحسن ومنه
ما دل على كمية المصدر من الاعداد نحو ضربته ثلاث ضربات او ثلثا قال
تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة هذا ما ذكره في الشذور على وجه التمثيل ومما لم
يذكره صفة المصدر نحو سرت احسن السير قال تعالى واذكر ربك كثيرا
وضمير المصدر نحو ضربته زيدا اي ضربت الضرب قال تعالى فمن يكفر بعد
منكم فاني اعذبه عذابا لا اعذبه احدا من العالمين اي لا اعذب العذاب
والاشارة اليه كضربت ذلك الضرب وظننت ذلك الظن وهذا من امثله

سيبويه ردا على من قيّده بلزوم وصف اسم الاشارة بالمصدر كما فى المثال الاول ومنه ايضا المصدر المرادف لمصدر ذلك العامل نحو قعدت جلوسا واسم مصدر العامل ايضا نحو والله انبتكم من الارض نباتا وتقول اغتسلت غسلا وآلة الفعل نحو ضربته سوطا واشباه ذلك قوله فى المفعول له ويجوز فيه وجب فى معلل فقد شرطا ان يجر باللام او نايبها اقول اى اذا اجتمعت الشروط جاز ان لا ينصب بل يجر بلام التعليل او نايبها فى افادة التعليل لكن ان كان يحلى بالالف واللام كثر جره بها نحو ضربت ابنى للتاديب ونصبه قليل نحو قوله ، لا اقعد الجبن عن الهيجاء ، ولو توالت زمر الاعداء ، وان كان مجردا من ال فان لم يكن مضافا فالاكثر النصب نحو صحبتك رغبة فى علمك وان كان مضافا استوى الامران نحو الذين ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله ونحو وان منها لما يهبط من خشية الله ومعنى قوله او نايبها يدخل فى ذلك من وكل حرف افاد التعليل واما اذا فقد شرط من شروط المسلة فانه يجب جره بالحرف المذكور مطلقا نحو جيتك للسمن وقد ذكر فى الشرح امثلة صور فقدان الشرط كلها نعم اهمل من الشروط فى المتن والشرح ما ذكره ابن الخباز وغيره من اشتراط كون المعلل به قلبيا كالرغبة فلا يجوز جيتك قراءة للعلم ولا قتلا للكافر واقره على ذلك فى توضيحه قوله فى باب المنصوبات والبواقى خبر كان واخواتها وخبر كاد واخواتها وجب كونه مضارعا مؤخرا عنها رافعا لضمير اسمها فاما اشتراط التاخير عنها فمقتضاه امتناع تقديم الخبر على نفس الافعال وجواز توسطه فاما امتناع التقديم فواضح فلا تقول فى طفق زيد يقرا مثلا يقرا طفق زيد

ولا



ولا في عسى زيدٌ ان يخرج ان يخرج عسى زيدٌ وذلك لضعف هذه الافعال وعدم
تصرف اكثرها واما جواز التوسط فمحله ما اذا لم يكن من الاخبار المقترنة بان
نحو طفق يصليان الزيدان وكاد يطيرون المهزومون فاما المقترن بان
نحو عسى ان يقوم زيدٌ فاجازه فيه المبرد والسيرافي والفارسي وصححه ابن عصفور
وعلى هذا فالفاعل في يقوم ضمير عائد على الاسم وان كان متاخرا في اللفظ لكنه
متقدم في الرتبة ومنعه قوم منهم الشلوبين فلا يجيزون في المثال المذكور
ونحوه الا كون زيد فاعلا بيقوم ومجموع ان يقوم زيدٌ اسندت اليه عسى وهي
مستغنية عن الخبر ويظهر اثر المذهبين في التانيث والتثنية والجمع فتقول
على المذهب الاول عسى ان يقوموا الزيدون وعسى ان يقمن الهندات وعسى
ان يخرجا الزيدان ونحو ذلك وعلى مذهب الشلوبين ومن تبعه لا يلحق
الفعل علامة تثنية ولا جمع تذكير ولا تانيث واما اشتراط كونه رافعا لضمير
اسمها فللاحتراز به عن رفعه سببيه كما هو جائز في باب كان فانك تقول كان
زيدٌ يقرأ ابوه وهذا ممتنع في باب كاد لان افعال المقاربة انما جاءت لتدل
على ان فاعلها قد تلبس بخبرها او شرع فيه وما ورد مخالفا لذلك فمؤول
نحو قوله ، وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ، ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل ،
فاوله ابن مالك على انه هو وكذلك قال غيره ان المعنى اثقل ثوبي وقد
اشار الشيخ الى المسئلة فيما بعد بقوله وربما رفع السببي بخبر عسى لكن
مقتضاه انه جائز في عسى على قلة من غير تاويل وصرح بذلك في توضيح
الالفية فقال ويجوز في عسى خاصة ان ترفع السببي كقوله ٥



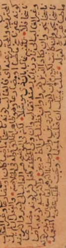
وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده . اذا نحن جاوزنا حفير زياد . يروى بنصب جهده ورفعه هذا بعد ان ذكر البيت السابق وهو قوله وقد جعلت اذا ما قمت
وبيتا الخ وهو قوله . واسقيه حتى كاد مما ابثه . تكلمنى احجاره وملاعبه .
واجاب عنهما بان ثوبى واحجاره بدلان من اسمى جعل وكاد وقوله وفى
قوله . وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده . فيمن رفع جهده شذوذان فاشار الى
ما سبق من روايته بالوجهين فالرفع على انه علية والجهد عليه بفتح الجيم بمعنى
المشقة والغاية ومفعول يبلغ محذوف اى يبلغ منى مبلغا وعلى رواية النصب
يكون بضم الجيم بمعنى الوسع والطاقة اى يبلغ منى طاقته فيكون الجهد مفعول
يبلغ قال ابن الاثير فى غريب الحديث وقيل الضم والفتح لغتان فى الوسع
والطاقة واما بمعنى المشقة فالفتح لا غير وقوله شذوذان اى احدهما
تجرده من ان والغالب اما هو الاقتران نحو عسى ربكم ان يرحمكم عسى الله
ان ياتى بالفتح ولم يرد فى القرآن العظيم الا مقرونا بان على ان مذهب سيبويه
خلافا للاكثر ان المقترن ليس خبرا والثانى رفعه للشبى قوله ويخفف
ذو النون منها فتلغى لكن وجوبا وان غالبا وتغلب معها مهملة اللام وكون
الفعل التاليها ناسخا ووجب استتار اسم ان وكون خبرها جملة وكون الفعل
منها دعائيا او جامدا او مفصولا بتنفيس او نفى او شرط او قد او لو وتغلب لكان
ما وجب لان الا ان الفعل بعدها دائما خبرى مفصول بقد او لم خاصة
اقول لم يتعرض فى الشرح لهذا الفصل جميعه لانه مما زاد بعد وهو فصل
عقد لتخفيف النون من الحروف التى اخرها نون مشددة مما ينصب الاسم

ورفع

ويرفع الخبر في إنَّ وأنَّ وكأنَّ ولكنَّ تخرج من ذلك لعل فلا تخفف وأما ليت
فلا تشديد فيها وقوله فتلغى الى آخره اشارة الى حكمها بعد التخفيف في الاعمال
والاهمال وبدأ منها بلكنَّ لقلة الكلام فيها ثم بأنَّ لأن الكلام فيها أقل
من إنَّ المفتوحة واخر كأنَّ ليحيل الكلام فيها على أنَّ المفتوحة فيما وافقتها فيه
فأما لكنَّ فاذا خففت وجب الغاؤها فلا تعمل شيئا بل تكون من الحروف العواطف
كما ساقي واجاز يونس والاخفش اعمالها قياسا بل حكي عن يونس انه حكاه
عن العرب قيل وهي رواية لا تعرف وأما إنَّ المكسورة فلا تخفف الا عند البصريين
واذا خففت عندهم زال اختصاصها بالاسما فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية
والغالب حينئذ اهمالها نحو إنْ زيدٌ قائم ويقل استصحاب عملها ولا يمتنع فقد
حكاه سيبويه والاخفش عن العرب وحمل عليه قراءة نافع وإنْ كلا لما ليوفينهم
وأما الكوفيون فيمنعون اعمالها اذا خففت والمهملة عندهم نافية وحينئذ فلا
تخفف عندهم اصلا وقوله ويغلب معها مهملة اللام الى آخره معناه انها اذا
خففت ولم تعمل فلها حكمان احدهما ان الغالب الاتيان بعدها باللام فارقة
بينها وبين إنْ النافية نحو إنْ زيدٌ لقائمٌ ومن غير الغالب ما اذا كان هناك
قرينة معنوية نحو قوله ، انا ابن اباة الضيم من آل مالك ، وإنْ مالكٌ كانت كرام
المعادن ، او لفظية بأن يكون بعدها نفي نحو إنْ زيدٌ لن يقوم واختلف في هذه
اللام هل هي لام الابتدا او لام اخرى اجتلبت للفرق مذهب الاخفش الصغير
وجماعة الاول وهو ظاهر كلام سيبويه واختاره ابن مالك والمصنف وذهب
الفارسي والشلوبين الى الثاني واختاره ابن ابي الربيع قيل ويظهر اثر الخلاف

في مسئلة جرت بين ابن ابي العافية وابن الاخضر وهي ما في الحديث الصحيح في البخاري
وغيره من حديث اسماء مرفوعا انكم تفتنون في قبوركم مثل او قريبا من فتنة الدجال
فيقال ما علمك بهذا الرجل فاما المومن او الموقن فيقول هو محمد رسول الله جانا
بالبينات والهدى فاجبناه واتبعناه هو محمد ثلثا فيقال نم صالحا قد علمنا ان كنت
لموقنا به الحديث فمن جعلها لام الابتدا كسر ان في ان كنت لموقنا وهو جواب
ابن الاخضر ومن جعلها لاما اخرى فتح وهو جواب ابن ابي العافية **قلت**
لقايل ان يقول اذا فتحت ان فلا ملبس بان النافية فلا حاجة للام فارقة اللهم
الا ان يقال ان الذي لم يجعلها لام ابتدا يقول انها لام اجتلبت للتاكيد مطلقا
فان كان ثم الباس بان النافية حصل الفرق بها والا كانت لمجرد التوكيد
فيسهل الامر والله اعلم ○ الحكم الثاني انه اذا وليها جملة فعلية فالغالب ان
يكون فعلها ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان نظنك
لمن الكاذبين ويندر كونه غير ناسخ نحو قوله ، شلت يمينك ان قتلت لمسلما ،
حلت عليك عقوبة المتعمد ، واندر منه ان يكون غير ناسخ وغير ماض نحو
ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولهذا قال ابن مالك انه يقاس على
نحو قوله شلت يمينك وفاقا للاخفش والكوفيين وبه قرا ابن مسعود ان لبثتم
لقليلا واما ان المفتوحة فاذا خففت لم تلغ كما تلغى المكسورة بل تكون عاملة
لبقاء اختصاصها بخلاف المكسورة الا انه يجب فيها امران احدهما كون اسمها
ضميرا مستترا لا يبرز الا لضرورة كقوله ، فلو انك في يوم الرخاء سالتني ،
طلاقك لم ابخل وانت صديق ، واذا كان اسمها ضميرا مستترا فالا يلزم ان

[illegible]



يكون ضمير الشان اولا الاصح الثاني فقد قال سيبويه في قوله تعالى أَنْ يا ابرهيم قد صدقت الرويا التقدير انك الثاني ان خبرها لا بد ان يكون جملة فان كانت اسمية جاز بلا شرط كقوله تعالى وآخر دعواهم أَنِ الحمد لله رب العالمين وان كانت فعلية اشترط ان يكون فعلها دعائيا نحو قوله تعالى والخامسة أَنْ غَضِبَ الله عليها على قراة من خفف وكسر ضاد غضب اوجامدا نحو وأَنْ ليس للانسان الا ما سعى ونحو وأَنْ عسى ان يكون قد اقترب اجلهم او مفصولا باحد امور احدها بحرف تنفيس نحو علم ان سيكون منكم مرضى والثاني بحرف نفي نحو علم ان لن تحصوه والثالث باداة شرط نحو أَنْ اذا سمعتم ايات الله والرابع بقد نحو ونعلم أَنْ قد صدقتنا والخامس بلو نحو تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب وانما ذكرها الشيخ وان كانت داخلة في قوله او شرط لانها قل من ذكرها من النحاة من الفواصل فاراد ان يصرح بها لذلك وأما كأنَّ فكل ما وجب لأَنَّ المفتوحة فانه غالب فيها فيكون اسمها ضميرا مستترا اما ضمير شان كقوله ، ووجه مشرق النحر ، كأن ثدياه حقان ، او غير ضمير شان كقوله ، ويوما توافينا بوجه مقسم ، كأن ظبية تعطو الى وارق السلم ، على رواية الرفع في ظبية وظاهر كلام الشيخ ان اهمالها جائز لانه جعل كلما وجب لأَنْ غالبا في كأنْ وهو ما صرح به الزمخشري في المفصل من انه يجوز اعمالها والغاوها لكن الجمهور على انها لا تهمل واول بعضهم كلام الزمخشري بان مراده بالالغا انها تعمل في ضمير الشان وفيه نظر ثم الاغلب في خبرها ان يكون جملة وقد يكون مفردا كقوله ، كأن وريديه رشاء خلب ، وقوله كأن ظبية

على رواية الرفع كما سبق اى كانها فحذف الاسم ويروى بالنصب على حذف
الخبر اى كان مكانها ظبية ويروى بالخفض على أنّ أنْ زايدة والاصل كظبية
وقوله الا ان الفعل بعدها دايما خبرى معناه أنّ كأنْ وانْ وافقت أنْ فيما
سبق الا انها تخالفها من هذين الوجهين احدهما ان اسمها اذا كان جملة لعله خبرها
فعلية فلا يكون دعايية بل خبرية دايما الثانى ان الفاصل هنا ليس الا احد
امرين احدهما لم نحو قوله تعالى كان لم تغن بالامس وثانيهما قد نحو قوله
لا يهولنّك اصطلاء لظى الحرب فمحذورها كان قد الما
قوله فى نواصب الفعل المضارع فى تقدير أنْ بعد ثلثة من حروف الجر واللام
تعليلية مع المجرد من لا نحو ليغفر لك الله بخلاف لئلا يعلم اقول لم يتعرض
فى الشرح لتقييد اللام التعليلية بتجرد الفعل الداخلة عليه من لا بل ذكر
تقدير ان بعد اللام فى غير الموضعين المذكورين فى المتن وهما التعليلية
والجحودية فذكر تقديرها بعد لام العاقبة واللام الموكدة واما تقييد اللام
التعليلية بذلك فالمراد انه اذا اقترن مدخول لام التعليل بلا تعين الاظهار
ولا يجوز الحذف نحو جيت لئلا تغضب قال تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب
واما ما زاد من لام العاقبة والموكدة فهو على طريقة من اثبتهما وغاير بينهما
وبين لام التعليل وهى لام كى واما من ادخلها فى لام كى فهو مستغن بها فممن
اثبت لام العاقبة الاخفش والكوفيون وتبعهم ابن مالك فى التسهيل وجمهور
البصريين يردون ما اوهم ذلك الى لام كى وكذلك المختار ايضا فى اللام
الموكدة انها راجعة الى لام كى ولهذا قال الفرا العرب تجعل لام كى فى موضع ان

انما تعين الاظهار فرارا من الثقل باجتماع المثلين

فى



في اردتُ وامرتُ ونحوهما **قوله** في الاضافة بمعنى من نحو خاتم حديد ويجوز
فيه نصبُ الثاني واتباعه الاول **اقول** اذا كانت الاضافة على معنى من
نحو خاتم حديد وباب ساج وجبة خز جاز ذلك مع الاضافة وجهان اخران احدهما
نصب الجزء الثاني مع تنوين الاول فتقول عندي خاتمٌ حديدًا ونصبه حينئذ
عند المبرد وجمع على التمييز واختاره في التسهيل وقال سيبويه نصبه على الحال
وقد ذكر المصنف المسئلة في باب التمييز وشرحها هناك مقتصرا على
التمييز لانه الراجح عند المتاخرين وكانه استغنى بذلك عن شرحها هنا
والوجه الثاني ان ترفعه اما صفة بتاويله بمشتق اي خاتم مصوغ من حديد
واما بدلا او بيانا وكان المصنف استغنى عن شرح هذا الوجه ايضا
بقوله في الشرح ان ضابط الذي بمعنى من صلاحيته للاخبار به عنه نحو
هذا خاتم حديد فان مقصوده الاخبار المعنوي وهو حمله عليه نعتا كان او
خبرا او نحو ذلك بدليل المثال فانك اذا اعربت هذا مبتدا كان الخبر خاتم
وحديد اما صفة او بدل او بيان ولا يصح ان يكون خاتم تابعا لهذا الا على عطف
البيان لان شرطه التطابق تعريفا وتنكيرا ولا على البدلية لعدم صلاحية
حلوله محله لانه يكون المبتدا نكرة بلا مسوغ اللهم الا ان يقال كونه بدلا
من المعرفة يكفي ذلك في تسويغ الابتدا به لحصول الفائدة ولكن لم يذكروه
قلت مل فان قيل فالشيخ في متن الشذور انما مثل بقولك خاتم حديد فكيف
يتصور الاتباع قلت مراده اذا تركب هذا اللفظ مع ما يصير به كلاما
سواء وقع فاعلا او مبتداءً او خبرا فان قيل فما الارجح من هذه الاوجه الثلثة



قلت المصرح به في التسهيل وغيره ان الارجح الاضافة **قوله** في
اعمال المصدر وشرطه ان لا يصغر ولا يحد نحو ضربة وضربتين وضربات
اقول اما اشتراط عدم التصغير فلانه انما عمل حملا على الفعل وبالتصغير
يبعد منه ولهذا شرط ان لا ينعت قبل تمام عمله لانه اولى بالمنع من التصغير
لان التصغير انما هو وصف في المعنى وعللوا مسئلة الوصف بعلة اخرى
وهو ان معمول المصدر مع المصدر بمنزلة الصلة مع الموصول فلا يفصل
بينهما بالنعت واما كونه يعمل مضافا ومعرفا بال مع كونهما من خصايص الاسماء
فلذلك معان اخرى مبسوطة في المطولات واما اشتراط كونه غير محدود
فلان الفعل لما كان يصدق على القليل والكثير وكان المصدر محمولا
عليه روعي في ذلك ان لا يبعد عن قاعدة الفعل بالتحديد بوحدة او تثنية
او جمع نعم ابن مالك لا يختار اشتراط عدم الجمعية وان وافق على اشتراط
كونه غير محدود بالتا فصرح في شرح التسهيل بجواز عمل المصدر المجموع كقوله
، قد جربوه فما زادت تجاربهم ، ابا قدامة الا المجد والفنعا ، فاما ما سمع
من عمل المصدر المحدود بالتا فمحمول على الشذوذ كقوله ، يحايي به الجلد الذي هو حازم
بضربة كفيه الملا نفس راكب ، وبقي على المصنف شروط اخرى لعمل المصدر
لسنا بصدد ذكرها **قوله** في شروط صوغ التفضيل والتعجب متفاوت المعنى
اقول معنى ذلك انه يشترط في صيغة التفضيل وصيغتي التعجب ان تكون
ماخوذة من فعل قابل للتفاضل فلا يصاغ من نحو مات وفني وحدث لانه لا مزية
لبعض فاعليه على بعض وبقي على المصنف كونه متصرفا كامل التصرف فلا يبنى



من نحو نعم وبئس وعسى وليس لعدم التصرف ولا من نحو يدع ويذر لعدم كمال
تصرفهما وغير ذلك من الشروط **قوله** في باب الاشتغال فيما يجب نصبه
كان الشرطية وهلا ومتى **اقول** لم يتعرض في الشرح الا لمثال ان الشرطية
فاما هلا فاشار بها الى ان ادوات التحضيض لا يليها الا الفعل كهلا والا
ولولا ولوما فتقول هلا زيدا اكرمته بالنصب لا غير واما متى فاشار بها الى
ان ادوات الاستفهام غير الهمزة ايضا مما يختص بالفعل نحو متى زيدا ضربته
وهل زيدا رايته وانما لم اجعل متى في كلامه على اعم من الشرط والاستفهام
اذ كل منهما لا يليه الا الافعال لانه قد سبقت اشارته الى ادوات الشرط
بان وانما استثنا من ادوات الاستفهام الهمزة لانه يغلب مجي الفعل بعدها
ولا يجب فيرجح النصب كما سياتي **وقوله** فيما يترجح نصبه ان تلا ما الفعل به
اولى كالهمزة وما النافية **اقول** تعرض في الشرح لمثال الهمزة بقوله تعالى
ابشرا منا واحدا نتبعه ولم يتعرض لما النافية والمراد ان ادوات النفي سواء
ما ولا وان يرجح نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو ما زيدا رايته ولا
احدا اهنته وان احدا اكرمته الا باستحقاق وقيل ظاهر مذهب سيبويه
في ذلك اختيار الرفع وقال ابن الباذش وابن خروف انهما يستويان **وقوله**
او عاطفا على فعلية غير مفصول باما **اقول** لم يبين في الشرح التقييد
بعدم الفصل باما واحترز بذلك من نحو ضربت زيدا واما عمرو فاكرمته فلا اثر
للعطف حينئذ مع الفصل باما لانها من ادوات الصدر فالكلام بعدها
منقطع عما قبلها فالرفع بعدها ارجح ما لم يوجد مرجح النصب نحو واما زيدا فاكرمه



وقوله فيما يجب رفعه وهذا خارج عن اصل الباب ومثله وكل شي فعلوه في
الزبر وزيد ما احسنه **اقول** اشار بقوله وهذا الى قسم وجوب الرفع اي ليس
من الاشتغال في شي لان حقيقته ان يشتغل العامل بنصب ضمير السابق
او ملابسه عن نصب الاسم السابق فاما اذا كان ذلك الاسم السابق واجب
الرفع بالابتدا فانه يخرج عما نحن فيه وادخال كثير من النحاة هذا القسم في
الباب لتكميل التقسيم استطرادا ومعنى قوله ومثله وكل شي فعلوه في الزبر
عايد على ما لم الصدر فان ما لم الصدر انما امتنع النصب قبله لانه لا يعمل ما بعده
فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر لان المفسر في هذا الباب بدل من اللفظ بالمفسر
فكل شي لا يصح ان يعمل ما بعده فيما قبله يمتنع النصب فيه نحو وكل شي فعلوه في الزبر
لان فعلوه صفة والصفة لا تعمل في الموصوف وما لا يعمل لا يفسر كما سبق وكذا
قرره الشيخ في الشرح ايضا وكذلك زيد ما احسنه يمتنع فيه النصب لان معمول
فعل التعجب لا يتقدم عليه فلا يفسر عاملا فيما قبله كما قرره في الشرح ايضا **قوله**
في التوكيد ويوكد باعادة اللفظ او مرادفه نحو دكا دكا وفجاجا سبلا ولا يعاد
ضمير متصل ولا حرف غير جوابي الا مع ما اتصل به **اقول** التوكيد اللفظي
اعادة اللفظ بعينه تقوية وتقريرا في السمع اما لخوف نسيان او عدم اصغاء
او نحو ذلك او اعادة اللفظ بمرادفه لذلك فالاول اما ان يكون في مفرد
او جملة والاول اما ان يكون في اسم نحو قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا
دكا واما في فعل نحو اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس ففي الاول
تاكيد فعل وفي الثاني تاكيد جملة وسياتي واما في حرف نحو نعم نعم والثاني



من القسم الاول التوكيد فى الجملة كقوله صلى الله عليه وسلم والله لأغزون قريشا
والله لاغزون قريشا وقول الشاعر
ايا من لست أقلاه ولا فى البعد انساه لك الله على ذاك لك الله لك الله
والقسم الثانى من التوكيد اللفظى التوكيد بالمرادف نحو قوله تعالى وجعلنا
فيها فجاجا سبلا فان الفجاج فى اللغة هى الطرق الواسعة بين الجبال وهو معنى
السبل لان السبل هى الطرق وكقولك انت بالخير حقيق قمن فان معنى
حقيق هو معنى قمن وقوله ولا يعاد ضمير متصل اى من احكام التوكيد اللفظى
ان لا يعاد ضمير متصل الا بما اتصل به نحو عجبت منك منك ومررت بك
بك وان لا يعاد حرف من غير حروف الجواب الا باعادة ما اتصل به نحو ان
زيدا ان زيدا قايم او بمرادفه نحو ان زيدا انه قايم لانه كالجزء من مصحوبه
فاما حروف الجواب كنعم وبلى فلا يشترط فيها ذلك الا ان الاولى ان يولد
الحرف بمرادفه نحو نعم اجل او اجل نعم وربما اعيد الحرف غير الجوابى بدون
ما اتصل به شذوذا كقوله فلا والله لا يلفى لما بى ولا للما بهم ابدا دواء
قوله فى باب عطف البيان ويمتنع فى مقام ابرهيم ويا سعيد كرز
وقرا قالون عليسى **اقول** اى يمتنع عطف البيان دون البدل فى هذه
الصور الثلاث لكنه ذكر فى الشرح المسئلة الثانية والثالثة دون الاولى
وهى قوله تعالى فيه ايات بينات مقام ابرهيم فلا يجوز ان يكون مقام ابرهيم
عطف بيان من ايات خلافا لما قاله الزمخشري لان شرطه التطابق فى
التعريف والتنكير وايات نكرة ومقام ابرهيم معرفة وقال الشيخ فى التوضيح



ان الزمخشري مخالف في ذلك لاجماعهم **قوله** في البدل والاحسن ان يعطف
هذه الثلثه ببل **اقول** اشار الى الثلثه الاخيرة وهي بدل الاضراب والنسيان
والغلط فتقول جاني زيد بل عمرو ثم ان كان قصد الاول ثم بدا له غيره فقصد
الثاني كان اضرابا وبداء وان لم يقصده بل سبق لسانه اليه فهو الغلط
وان قصده ثم تبين له فساد ذلك القصد كان نسيانا كما قرره في الشرح وانما
جاز ذلك لان بل تودي المعاني الثلثه **قوله** في تابع المنادى والا التابع
المضاف المجرد من ال **اقول** لم يشرح قيد التجرد من ال فالاحتراز به عن
نحو يا زيد الحسن الوجه بالاضافه فانه يجوز في الحسن الوجهان النصب على
مراعاة المحل وهو الاصل والضم مراعاة للفظ واعتبارا بان صورة الحركة
البنا لا يتبع باعتبارها ولا التفات الى الاضافه هنا لكونها لفظية غير محضة
فاشبه الحسن حينئذ المفرد هذا تمام ما قصدناه والحمد لله اولا واخرا وصلاته
وسلامه على نبينا محمد واله وصحبه والتابعين **قال** المصنف فتح الله في اجله
وكان تمام تبييضه في ليلة يسفر صباحها عن العاشر من شهر جمدى الاولى سنة خمس
وتسعين وسبعمايه

تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وذلك في سابع شهر ربيع الاخر سنة
اثنين وعشرين وثمانمايه على يد الفقير الى رحمة ربه
محمد بن حسن بن علي النواجي غفر الله له
ولوالديه ولجميع المسلمين
وحسبنا الله ونعم
الوكيل
ا

ان يعطف
عراب والبيان
اله غيره فقصد
فهو الغلط
لشرح وانما
الا التابع
حترازبه عن
نصب على
ة والاحركة
نطية غير محضة
واخر وصلاته
فتح الله في اطم
ل سنه خمس

ل سنه



فايده جليله

نقل الشيخ مصطفى اسعد القيمي في رحلته قال السهيلي
لما جا البشير الى سيدنا يعقوب عليه السلام اعطاه في
البشارة كلمات كان يدعو بها ابيه جده عليهم السلام
كانو يقولنها في الشدايد وهي يا لطيف فوق كل لطيف الطف
بي في اموري كلها كما احب وارضى في دنياي واخرتي